

Distr.: General
11 October 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

تعتزم دولة بوليفيا المتعددة القوميات التي تتولى رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عقد جلسة إحاطة بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: الأسباب الجذرية للنزاع - دور الموارد الطبيعية". وستعقد الجلسة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، على الساعة ١٠:٠٠. ويرد رفقة هذه الرسالة مذكرة مفاهيمية للاسترشاد بها في المناقشة أثناء الجلسة وهي تقدم مزيداً من المعلومات بشأنها (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ساشا يورينتي سوليس

الممثل الدائم

لدولة بوليفيا المتعددة القوميات

لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية لجلسة الإحاطة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: الأسباب الجذرية للنزاع - دور الموارد الطبيعية"، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

الهدف

١ - هدف الجلسة هو تسليط الضوء على دور استغلال الموارد الطبيعية والوصول إليها والسيطرة عليها في اندلاع النزاعات المسلحة وتصعيدها واستمرارها، وعمليات الغزو غير الشرعي والإطاحة بالحكومات وما يتسبب فيه ذلك من كوارث إنسانية وآثار إدارة حالات ما بعد النزاع في الأجل الطويل.

معلومات أساسية

٢ - تكون الأسباب الجذرية للنزاعات متشابكة ومتعددة الأبعاد في الأغلب الأعم، وهي تشمل طائفة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية التي قد تؤدي معا إلى حدوث أعمال العنف. غير أنه في العديد من الحالات يكون التنافس على استغلال الموارد الطبيعية والوصول إليها والسيطرة عليها سببا في اندلاع النزاعات، حيث تقوم المصالح الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات وعناصر النخبة والجماعات المسلحة باحتكار التحكم في عائدات تلك الموارد على حساب المواطنين المحليين.

٣ - والواقع أن الأبحاث قد بينت أن وجود النفط والماس السطحي في إقليم ما يزيد من خطر نشوب النزاع ويُطيل فترة عدم الاستقرار، فيما تؤدي الضغوط التي تتعرض لها البيئة وشح الموارد إلى استفحال القتل والعنف. ونتيجة لذلك، يتأثر الأمن الوطني والدولي على السواء، ويطول أمد النزاعات، وتتعثر جهود بناء السلام.

٤ - وقد شكل التنافس على السيطرة على الموارد الطبيعية واحدا من أعظم التحديات في القرن العشرين ولا يزال يشكل عقبة كأداء في وجه تحقيق السلام والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين. والنزاعات التي تندلع بسبب استغلال الموارد الطبيعية أو الوصول إليها أو السيطرة عليها تشترك فيها أطراف مختلفة، وتنشعب في أنحاء مختلفة من العالم ومواقع جغرافية مختلفة وتكون لها أبعاد محلية وعابرة للحدود على السواء.

٥ - وقد شهد المجتمع الدولي في العقود الماضية حالات أطيح فيها بحكومات، واشتركت مليشيات وجماعات مسلحة في النزاعات وساهمت في تفاقمها وهي تحاول السيطرة على الموارد الطبيعية للمحافظة على تمويل أنشطتها غير القانونية، على حساب المصلحة العامة للسكان. ولاحظ مجلس الأمن سابقا أن أنشطة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتهريبها والاتجار بها بطرق غير مشروعة قامت في عدد من حالات النزاع المسلح بدور رئيس في اندلاع أعمال العنف أو إطالة أمد القتال.

٦ - وناقش مجلس الأمن هذه المسألة في حزيران/يونيه ٢٠١٣، برئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وكذا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ تحت رئاسة بلجيكا، التي جرى الاتفاق خلالها

على البيان الرئاسي (S/PRST/2007/22). وجرى التأكيد طوال المناقشات، وكذلك في البيان الرئاسي، على دور بعثات الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام في مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على منع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من جانب أطراف النزاع، ولا سيما، عند الاقتضاء، عن طريق تطوير قدرات كافية للمراقبة والخفارة لهذا الغرض (S/PRST/2007/22).

٧ - ونقترح في جلسة الإحاطة هذه أن ينتقل التركيز من انعدام الحوكمة أو سوء إدارة الموارد الطبيعية من جانب الدولة المتضررة إلى دور الجماعات المسلحة والشركات المتعددة الجنسيات و الشبكات المالية الدولية والمصالح الأجنبية، التي يكون وجودها والإجراءات التي تتخذها على أرض الواقع عاملا مهما إما في المساهمة في الحفاظ على الاستقرار وإما في خلق الظروف المؤدية إلى نشوب النزاع العنيف.

الأسئلة التوجيهية

٨ - ينبغي أن يركز مجلس الأمن على الأسئلة التالية واضعا نصب عينيه دور الموارد الطبيعية بوصفها أحد الأسباب الجذرية للنزاعات:

- (أ) ما السبيل إلى ضمان الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة وامتثال أحكامه على نحو كامل لمنع نشوب النزاعات وكفالة أن تتولى الدول ذات السيادة إدارة مواردها الطبيعية لما فيه مصلحة سكانها؟
- (ب) ما هي الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها مجلس الأمن عندما يتم انتهاك سيادة دولة ما من جانب طرف ثالث مهتم باستغلال الموارد الطبيعية والوصول إليها والسيطرة عليها؟
- (ج) كيف يمكن تعزيز مشروعية الدول التي تعاني من النزاعات وتدعيم قدرتها على حماية جميع الأراضي المشمولة بالسيادة الوطنية وبسط سلطتها عليها؟
- (د) كيف يمكن للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص العمل معا لكفالة قيام الشركات التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية أو التجارة فيها في مناطق النزاع ببذل العناية الواجبة القائمة على تقييم المخاطر وإجراء عمليات التحقق فيما يتعلق بسلاسل الإمداد للتأكد من أنها تتاجر بروح المسؤولية؟

شكل جلسة الإحاطة

- ٩ - تعقد جلسة الإحاطة على الشكل التالي:
- (أ) تُعقد جلسة الإحاطة غير الرسمية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، في الساعة ١٠:٠٠ في قاعة مجلس الأمن.
- (ب) يقدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس.
- (ج) المتكلم الإضافي (يؤكد لاحقا)
- (د) لا يُرتقب أن تتمخض الجلسة عن وثيقة ختامية.